دور الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية: رؤى تطبيقية من السياق العراقي.

م.م. اميره حسين حسن
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية
Amirahussain699@gmail.com

مستخلص البحث:
هدف البحث إلى تسليط الضوء حول دور الإدارة العامة من تعزيز الشمول المالي، وكيف يسهم هذا الدور في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق، يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُمكّن من دراسة الظاهرة الإدارية محل الاهتمام من خلال وصفها وتفسيرها إحصائيًا، بهدف الوصول إلى فهم علمي دقيق لطبيعة العلاقة بين الإدارة العامة، والشمول المالي، والعدالة الاجتماعية في السياق العراقي، وتوصل البحث للعديد من النتائج منها ارتفاع مستوى أداء الإدارة العامة في العراق ووجود مستوى متوسط لتطبيق الشمول المالي في العراق ووجود مستوى متوسط لتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما توصل البحث لوجود وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الإدارة العامة بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بمقدار 0.577%، ولذلك يوصى البحث بضرورة العمل على تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العامة- الشمول المالي- العدالة الاجتماعية- السياق العراقي.

المقدمة.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمعي العراقي، تبرز دور الإدارة العامة كفاعل محوري في صياغة السياسات العامة ووضعها موضع التنفيذ، فالإدارة العامة هي الركيزة الأساسية للدولة الحديثة في رسم السياسة العامة بدقة، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الشمول المالي والعدالة الاجتماعية. فالشمول المالي لم يعد مجرد هدف اقتصادي، بل أصبح ضرورة اجتماعية تُمكّن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتُسهم في تقليص الفجوة بين الفئات المجتمعية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تُعد العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية في بناء مجتمع متوازن، يضمن تكافؤ الفرص وتوزيع الموارد بشكل عادل. وفي هذا السياق، تتحمل الإدارة العامة مسؤولية مباشرة في تصميم وتنفيذ برامج ومبادرات تُعزز من اندماج الفئات المهمّشة في النظام المالي، وتُسهم في رفع كفاءة توزيع الخدمات، وتحقيق الإنصاف في الوصول إلى الموارد. ومن خلال دراسة الحالة العراقية، يسعى هذا البحث إلى استكشاف مدى قدرة الإدارة العامة على تفعيل أدوات الشمول المالي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، في ظل التحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجهها الدولة، وما يترتب على ذلك من آثار على التنمية الوطنية والاستقرار المجتمعي.

المبحث الأول: لإطار المنهجي للبحث.

أولاً: إشكالية البحث.

تضطلع الدولة بالعديد من المهام والوظائف التي شهدت توسعًا ملحوظًا عبر الزمن؛ فبينما كانت وظائفها في السابق تقتصر على مرافق الدفاع، والشرطة، والقضاء، أي تأمين الأمن الداخلي والخارجي، فإن تعقّد الحياة وتداخل جوانبها أدى إلى اتساع نطاق تدخل الدولة ليشمل مختلف القطاعات الحيوية. هذا التحول استوجب وجود نظام مؤسسي متكامل يُمكّن الدولة من أداء دورها التنموي والخدمي، ومن هنا نشأت فكرة الحكومة بوصفها الجهة المسؤولة عن إقرار السياسات العامة وتنفيذها بما يحقق أهداف التنمية والتطوير. وفي هذا الإطار، برزت دور الإدارة العامة كأحد الأجهزة الإدارية المركزية في الدولة، المنوط بها ترجمة السياسات العامة إلى خطط استراتيجية قابلة للتنفيذ، والتفاعل المباشر مع المواطنين بمختلف شرائحهم. ومن ثم، فإن تفعيل دور الإدارة العامة يُعد ضرورة ملحّة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبارهما من أبرز أولويات الدولة الحديثة. ويُقصد بالشمول المالي تعميم الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية على أوسع نطاق ممكن من الأفراد والمؤسسات، مع التركيز على الفئات المهمّشة وذوي الدخل المحدود. وقد أصبح هذا المفهوم محورًا رئيسيًا في أجندات واضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية حول العالم، لما له من أثر مباشر في تمكين الأفراد اقتصاديًا، وتقليص الفجوة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المجتمعي.وبناء على ذلك فإن دور الإدارة العامة لا تقتصر على تحليل السياسات القائمة، بل تمتد إلى تقييم مدى فاعلية الأجهزة الإدارية في الوصول إلى الفئات المهمّشة، وتقديم خدمات مالية عادلة وشاملة، بما يُسهم في بناء مجتمع أكثر توازنًا واستقرارًا، وعلى الرغم من إدراك الدولة العراقية لأهمية الشمول المالي والعدالة الاجتماعية كركيزتين أساسيتين في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الإدارة العامة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تفعيل دورها في هذا المجال، نتيجة لضعف التنسيق المؤسسي، وغياب الرؤية الاستراتيجية، وتفاوت القدرات التنفيذية بين الجهات المحلية. ولذلك تتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق.

ثانياً: تساؤلات البحث.

السؤال الرئيسي: ما هو دور الإدارة العامة من تعزيز الشمول المالي، وكيف يسهم هذا الدور في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق؟

ينبثق من هذا السؤال التالي:

1. ما هو واقع أداء الإدارة العامة في العراق؟
2. ما هو مستوى تطبيق الشمول المالي في العراق؟
3. ما هو واقع تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق؟
4. ما هو أثر الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق؟
5. ما هو أثر الإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق؟

ثالثاً: هدف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء حول دور الإدارة العامة من تعزيز الشمول المالي، وكيف يسهم هذا الدور في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يسعى من خلال البحث للتعرف على دور الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى السعي للتعرف على دور الإدارة العامة في العراق في تحقيق وضمان العدالة الاجتماعية.

رابعاً: فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق

خامساً: أهمية البحث.

تُعد الإدارة العامة الأداة التنفيذية الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف السياسات العامة، مثل توفير التعليم الأساسي والخدمات الحيوية الأخرى. ويقدّم علم الإدارة العامة إطارًا منهجيًا يتضمن مبادئ وأساليب علمية لإدارة الشراكة بين القطاعات الثلاثة: الحكومي، والخاص، والتطوعي، بما يُسهم في تعزيز فاعلية الأداء وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يُعد علم الإدارة العامة مدخلًا جوهريًا لتقدم المجتمعات والدول، نظرًا لدوره الحيوي في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة في تقديم الخدمات العامة، في هذا السياق تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعه الحيوي في تحديد دور الإدارة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى الأفراد والمؤسسات في العراق، ومن ثم تتمثل الأهمية العلمية والعملية للبحث في التالي:

1-الأهمية العلمية للبحث. - يُسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالإدارة العامة، من خلال الربط بين مفهومي الشمول المالي والعدالة الاجتماعية في سياق تطبيقي عربي.

- يقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا لفهم العلاقة بين السياسات الإدارية وأثرها على التوزيع العادل للثروة والخدمات.

2- الأهمية العملية للبحث :يُمكن أن يُسهم في توجيه صانعي السياسات في العراق نحو تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- يُعزز من فهم العلاقة بين الأداء الإداري وتوزيع الموارد، بما يُسهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتحقيق الإنصاف المجتمعي.

سادساً: منهج البحث.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُمكّن من دراسة الظاهرة الإدارية محل الاهتمام من خلال وصفها وتفسيرها إحصائيًا، بهدف الوصول إلى فهم علمي دقيق لطبيعة العلاقة بين الإدارة العامة، والشمول المالي، والعدالة الاجتماعية في السياق العراقي. وقد تم اعتماد أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة محددة من المواطنين، وذلك لقياس مدى فاعلية الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي، وتحقيق توزيع أكثر إنصافًا للثروة والخدمات داخل المجتمع. وقد تم تحليل البيانات المستخلصة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بما يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة ذات دلالة علمية، تُسهم في تفسير العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وتقديم رؤى تطبيقية قابلة للاستفادة في تطوير السياسات العامة ذات الصلة.

سابعاً: مفاهيم ومصطلحات البحث.

1-**مفهوم الإدارة العامة.** يعني بالإدارة العامة "عملية توجيه وقيادة الجهود البشرية في القطاع الحكومي، بهدف تحقيق أهداف محددة، كما يقوم شاغلو هذه الوظيفة بعمليات التخطيط ورسم السياسات والتنظيم والتوجيه والرقابة". (عبد القادر، 1994،ص 14)، فالإدارة العامة في العراق تمثل الهيكل التنظيمي المسؤول عن تنفيذ السياسات الحكومية وإدارة الموارد العامة للدولة، وهي تضم مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تتولى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل

التخطيط، والمالية، والصحة، والتعليم. وتُشكّل هذه المنظومة الإدارية العمود الفقري للعمل الحكومي، حيث تُسهم في ترجمة التوجهات السياسية إلى برامج عملية، وتُشرف على توزيع الموارد وتقديم الخدمات بما يحقق أهداف التنمية الوطنية.

2- مفهوم الشمول المالي. يعرف الشمول المالي على أنه" مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات الجودة العالية من (المدفوعات، حساب التوفير، الحسابات الجارية، والتحويلات...الخ) المدعومة بمجموعة من الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لضمان تعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات بشكل عادل وشفاف، وفي الوقت المناسب وبالتكاليف المنخفضة وبجودة مناسبة وبالشكل الكافي بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانية استخدامها بشكل فعال. (البكل، 2022،ص 160)

3- مفهوم العدالة الاجتماعية. تشير معني العدالة الاجتماعية لغوياً بأنها "الوضع الذي يتساوى فيه كل الأفراد والفئات في الحقوق والمعاملة، دون مراعاة للعرق أو الجنس أو أي عامل أخر من العوامل التي تؤدي إلى الظلم والإجحاف". فبذلك هي احترام الحقوق الطبيعية التي يعترف بها المجتمع لجميع الأفراد، بما يحفظ بقاءهما ويحقق سعادتهم، كتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية وتنظيم العمل، ومنح الأجور مع تناسب كفايتهم وتحقق لهم الحياة الكريمة. (البنداري، 2023، ص 9)

ثامناً: الدراسات السابقة.

ناقشت دراسة "شريهان مصطفي التوني، 2021" موضوع أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت الباحثة على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي على عينة من العملاء بمحافظة بورسعيد، وتم جمع البيانات من خلال أداة الاستبيان، ووزعت الاستمارة على عينة بلغ عدد مفرداتها 411 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة لوجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة من الناحية البيئية.

دراسة "مصطفي عبد المنعم الخواجة وبسنت حمدي الكلزة، 2020" بعنوان دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية (دراسة حالة)، هدفت الدراسة التعرف على الدور التي يساهم به قواعد البيانات في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن قاعدة البيانات قدمت المؤشر العالمي للشمول المالي منذ عام 2011 أفكار جديدة حول طرق زيادة شمول خدمات التكنولوجيا الرقمية في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنه في عام 2017 احتوى المؤشر على بيانات الملكية للهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت حيث يكشف عن فرص مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر.

دراسة " عبد الكريم يوسف محمد عقل، 2023" بعنوان علاقة الإدارة العامة بالنظام السياسي في الدولة الليبية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التي تساهم به الإدارة العامة في وضع السياسات الخاصة بالدولة والعمل على تنفيذها طبقاً للخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت للعديد من النتائج، لعل من أبرزها، ساهم الصراع السياسي وعدم الاستقرار في انقسام المؤسسات، مما نتج عنه تضارب في القوانين واللوائح الإدارية التي تنظم عمل الإدارة العامة، كما أشارت الدراسة إلى جهود الوزارة في مجال تحسين

الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، كما توصى الدراسة بضرورة وضع خطة دقيقة لتنمية قدرات قيادات الإدارات العامة وموظفيها وبنائها في مختلف المستويات المركزية.
من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين وجود اهتمامًا متزايدًا بموضوع الشمول المالي وعلاقته بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كما تناولت بعضها دور الإدارة العامة في السياقات السياسية والمؤسسية. وقد تنوعت مناهج البحث المستخدمة، حيث اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، مما يعكس أهمية هذا المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية والإدارية فركزت دراسة شريهان التوني (2021) على دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والبيئي، مع تطبيق ميداني على عينة من العملاء في محافظة بورسعيد. فقد تميزت هذه الدراسة بتركيزها على الأثر البيئي والاجتماعي، لكنها لم تتناول دور الإدارة العامة كفاعل مؤسسي. أما بالنسبة لدراسة الخواجة وبسنت الكلزة (2020) تناولت دور قواعد البيانات الإحصائية في دعم الشمول المالي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وسلطت الضوء على المؤشرات الرقمية والتكنولوجية. تميزت هذه الدراسة بالبعد التقني، لكنها لم تتناول البنية الإدارية أو السياسات الحكومية. أما فيما يتعلق بدراسة عقل (2023) ركزت على علاقة الإدارة العامة بالنظام السياسي في ليبيا، وأبرزت تأثير الصراع السياسي على فاعلية المؤسسات الإدارية. فقد تميزت هذه الدراسة بتحليل السياق السياسي، لكنها لم تربط الإدارة العامة بالشمول المالي أو العدالة الاجتماعية بشكل مباشر. ولعل أهم ما يتميز به البحث الحالي:

1. الدمج بين ثلاثة محاور مركزية: الإدارة العامة، الشمول المالي، والعدالة الاجتماعية، في إطار تطبيقي واحد، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل متكامل.
2. التركيز على السياق العراقي التي يعد من البيئات التي تحتاج إلى دراسات تطبيقية لفهم طبيعة الإدارة العامة وتأثيرها على التنمية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

تعد الإدارة العامة في العراق من المؤسسات الهامة التي تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع التحديات التي تواجه العراق، مثل الفساد والفقر وعدم المساواة، يصبح دور الإدارة العامة أكثر أهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف نناقش في ذلك الجزء من البحث دور الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة العامة والشمول المالي والعدالة الاجتماعية.

الفرع الأول: الإدارة العامة.

ينظر للإدارة العامة بأنها كعملية ومضمون يقوم على زاويتين رئيسيتين هما: الزاوية الأولي: تتأصل في القيم وتشكل فلسفة الإدارة ومنظورها للأشياء والناس وغيرها من مكونات التنظيم، أما الزاوية الثانية تمثل واقع السلوك الإداري والممارسات الإدارية في الحياة العملية للتنظيمات الإنسانية".
(لامة، 2014، ص 238)

أولاً: مفهوم الإدارة العامة.

فالإدارة العامة بأنّها الوسيلة المُستخدَمة في توجيه الأفراد وتنظيم عملهم داخل المنشآت من أجل المُساهمة في تحقيق أهداف مُحدّدة خاصّة بجميع الأفراد وليس بفئة مُعيّنة منهم، فلفظ الإدارة غالباً ما يكون مقروناً بإدارة الدولة التي تستهدف الصالح العام. (السواط وسندى، 1428، ص 8).ولذلك فالإدارة العامة تساهم بدوراً فعالاً في اتخاذ القرارات وإبداء الرأي والمشورة ورفع التوصيات إلى

الجهات الإدارية العليا للأخذ بها لأنها الجهات ذات الصلة الوثيقة بالتنفيذ. فلذلك يشير مفهوم الإدارة العامة إلى كافة الأنشطة التي يؤديها العاملون في الجهاز الحكومي من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، فيما يتعلق بالسياسات ا لعامة وتنفيذها من أجل أداء خدمات وإنتاج سلع تسهم بإشباع حاجات عامة، وتحقق المصلحة العامة إضافة لتعزيزها دور مؤسسات المجتمع المدني، والمساهمة في تحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية. (الخفاجي، والهيادي، 2015 ص23)

ثانياً: أهمية الإدارة العامة.

تُعد الإدارة العامة من الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، إذ لا يقتصر مفهومها على المؤسسات أو الأجهزة الإدارية الحكومية فحسب، بل يمتد ليشمل كافة الأنشطة التي تمارسها الحكومة عبر قطاعاتها المختلفة، بهدف تنظيم الحياة العامة وتحقيق الصالح العام. وتنبع أهمية الإدارة العامة من كونها الأداة التنفيذية التي تُترجم السياسات العامة إلى برامج وخدمات ملموسة تمس حياة المواطنين في مختلف جوانبها. فالإدارة العامة تُشرف على تقديم الخدمات الحيوية، مثل التعليم، والصحة، والأمن، والرعاية الاجتماعية، وتُسهم في تنظيم الاقتصاد، وتوجيه السياسات الثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية. كما تتحمل مسؤولية صياغة السياسات العامة، وتحديد أولويات الدولة، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتكمن أهميتها كذلك في كونها الواجهة التي يتفاعل من خلالها المواطنون مع الدولة، فهي تُجسد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتُعبّر عن مدى كفاءة النظام السياسي في تلبية احتياجات المجتمع. ومن خلال الإدارة العامة، تُبنى الثقة بين الدولة والمواطن، ويُقاس مدى فاعلية الحكم الرشيد، والقدرة على تحقيق الاستقرار والتقدم. (الخفاجي و الهيادي، 2015 ، ص 34)

ثالثاً: خصائص الإدارة العامة.

1- تُعد الإدارة العامة ظاهرة تسود كافة المجتمعات المدنية، بغض النظر عن اختلاف أيديولوجياتها السياسية أو الاقتصادية، نظرًا لكونها تؤدي وظائف محددة لا يمكن الاستغناء عنها، وتشكل أساسًا لتنظيم الحياة العامة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

2- تمتلك الإدارة العامة القدرة على ممارسة السلطة وفرض السياسات العامة من خلال أدوات القوة القانونية، بما يضمن تنفيذ القرارات الحكومية.

3- تحظى نشاطات الإدارة العامة بالأولوية مقارنة بالمصالح الخاصة، نظرًا لطبيعتها المرتبطة بالصالح العام، وكونها تُعنى بتلبية احتياجات المجتمع ككل، وليس فئة معينة منه.

4- تتحمل الإدارة العامة مسؤولية نشاطاتها وأدائها أمام القيادة السياسية العليا في الدولة، مما يفرض عليها الالتزام بالشفافية والكفاءة في تنفيذ السياسات، ويُخضعها لرقابة مستمرة لضمان تحقيق الأهداف الوطنية.

5- تخضع الإدارة العامة للتأثيرات السياسية العامة، بما في ذلك المحددات والفرص التي تفرضها البيئة السياسية، مثل التوجهات الحزبية، والاستقرار السياسي، والقرارات السيادية، مما يجعلها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياق السياسي للدولة. (المعاني، 2023، ص 23).

الفرع الثاني: الشمول المالي.

أولاً: مفهوم الشمول المالي.

يساهم الشمول المالي بدور اجتماعي على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل، فلذلك يعرف الشمول المالي بأنه توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بما فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تميز، بما يساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها، حتي يصبحوا جزء من النشاط الاقتصادي الرسمي". (التوني، 2021، ص226)

ثانياً: أهمية الشمول المالي.

تتمثل أهمية الشمول المالي في مجموعة من الأهداف الحيوية التي تُسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاقتصادية، ومن أبرزها: (التوني، 2021، ص226)

1. العمل على تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الحسابات المصرفية، والتمويل، والتأمين، مما يُسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المشاركة في السوق.
2. تعزيز استقرار النظام المالي :إذ يُسهم الشمول المالي في تقليل الاعتماد على الأنشطة المالية غير الرسمية، ويُعزز من قدرة المؤسسات المالية على مراقبة التدفقات النقدية، مما يُقلل من المخاطر ويُعزز الثقة في النظام المالي الوطني.
3. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: من خلال تمكينهم من إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل، وتوفير أدوات الادخار والاستثمار، مما يُساعد على تحسين مستوى المعيشة، ويُعزز من مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر فاعلية.

الفرع الثالث: العدالة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم العدالة الاجتماعية.

فالعدالة الاجتماعية هي الحيز العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهوم الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين. وهناك من ينظر للعدالة الاجتماعية بأنها مشروع إصلاحي جذورها النظرية ليبرالية عادة وليست اشتراكية ثورية. (جوردن، 2022، ص 226) فالعدالة عند الفلاسفة اساسها المساواة وهو مبدأ التوسط بين طرفي الأفراط والتفريط. (محمد وهاني وآخرون، 2019، ص 424)

ثانياً: أهمية العدالة الاجتماعية.

تُعد العدالة الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع متوازن ومستقر، إذ تُسهم في تحقيق الإنصاف في توزيع الموارد والفرص بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية. وتكمن أهميتها في قدرتها على تقليص الفجوات الطبقية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق شعور عام بالانتماء والمساواة. فالعدالة الاجتماعية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل الجوانب التعليمية، الصحية، والسياسية، حيث تضمن وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية، وتُعزز من مشاركة المواطنين في الحياة العامة. كما تُعد شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن ينهض دون ضمان حقوق أفراده، وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في بناء مستقبلهم، فلذلك تنامت الدعوات المناديه بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك تجلت أهميتها في الكثير من المواثيق والإعلانات الدولية، وتوصيات المؤتمرات العالمية، والتي أكدت أنه لا غني عنها لتحقيق السلام الاجتماعي والأمن واحترام حقوق الإنسان. (الأمم المتحدة، 2017، ص 20). ولذلك حلمت الشعوب بالعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص من أجل تحقيق التنمية والقضاء على كافة أشكال الإقصاء والتهميش. (إسماعيل، 2020، ص 84) ومن هذا المنطلق، فإن العدالة

الاجتماعية تُشكل هدفًا استراتيجيًا للسياسات العامة، ودورًا محوريًا للإدارة العامة، التي يقع على عاتقها مسؤولية ترجمة هذا المفهوم إلى واقع ملموس من خلال آليات توزيع عادلة، وبرامج حماية اجتماعية، وسياسات تنموية شاملة.

المطلب الثاني: مساهمة الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فالإدارة العامة لا تقتصر على تنفيذ السياسات، بل تمتد لتشمل تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن، وتلبية احتياجات الأفراد عبر مؤسسات متعددة ومتداخلة. (المعاني، 2010، ص 22)، فعلم الإدارة العامة انبثق من العلوم السياسية فهو بوابة مهمة لتقدم الدول. (عبد المولي، 2016، ص 18) وغالبًا ما يُنظر إلى الإدارة العامة بوصفها مجالًا معقدًا ومتشابكًا، وقد شبّهها بعض الباحثين بالحياة في مستنقع، نظرًا لما يكتنفها من غموض وتداخل في الأدوار والمسؤوليات. ويعود هذا التعقيد إلى طبيعة تدخل الحكومات في مختلف جوانب الحياة اليومية، باعتبارها المصدر الأساسي لتقديم الخدمات العامة التي تُسهم في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره.

الفرع الأول: دور الإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق

أولاً: الاستراتيجيات والبرامج التي تعتمدها الإدارة العامة لتحقيق الشمول المالي.

حتي تحقق الإدارة فكرة الشمول المالي في العراق، باعتباره أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأن ذلك يستوجب عدد من الاستراتيجيات أو البرامج التي تحتاج لتعاون أو جهود مشتركة تقودها مؤسسات حكومية، وعلى رأسها البنك المركزي العراقي، بالتعاون مع وزارات المالية والتخطيط، وعدد من الجهات الرقابية والتنفيذية.، من أبرز هذه الاستراتيجيات:

1. **إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:** حيث أطلق البنك المركزي العراقي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الأولى للفترة 2025 – 2029. وتضمنت الاستراتيجية إطاراً متكاملاً للشمول المالي بهدف تمكين جميع الأفراد والشركات من الوصول الى القطاع المالي واستخدام خدمات مالية مناسبة وآمنة مع حماية حقوقهم، بما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(البنك المركزي العراقي، 2025). والتي تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية، وزيادة نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، مع التركيز على الفئات المهمّشة مثل النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية.
2. **تعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي لتحقيق الشمول المالي.** فالتحول الرقمي من العوامل الأساسية في تحقيق الشمول المالي، حيث يتيح الوصول للخدمات المالية والمصرفية للأفراد والشركات، بالإضافة إلى دوره في تحسين المساءلة والشفافية في النظام المالي، من خلال دعم استخدام التكنولوجيا المالية وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني، وتسهيل الوصول إلى المحافظ الرقمية، مما يُسهم في تقليل الاعتماد على النقد وتحسين كفاءة المعاملات.

(زيدان، 2023،ص 2375)

3. **برامج التمويل الميسّر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تُقدم الإدارة العامة بالتعاون مع المصارف الحكومية والخاصة برامج تمويل تهدف إلى دعم رواد الأعمال، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، حيث أن هذه المشاريع تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خال دورها في رفع معدلات لنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. فلذلك فأن تبني الإدارة العامة ترقية هذه المشروعات، من الأدوات الحيوية لتحقيق الشمول المالي. (أدم، 2021، ص 498)

4. **نشر الثقافة المالية والتوعية المجتمعية:** حيث ترتبط الثقافة المالية ارتباطاً وثيقاً بالشمول المالي، فأن فهم الخدمات والمنتجات المالية شرطاً أساسي لتداولها، واستخدامها بطريقة أكثر فاعلية، فمن منطلق اختلاف مستويات المعرفة المالية والشمول المالي على نطاق واسع عبر مختلف دول العالم. (عبد الله، 2024، ص 361) فلذلك لابد من تبني حملات إعلامية وتدريبية تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى المواطنين، وتعريفهم بحقوقهم وخياراتهم في النظام المالي الرسمي.

5. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** تعد هذه الاستراتيجية أحد المداخل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية والمصارف التجارية وشركات التكنولوجيا، لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، فلذلك فأن معظم المشروعات التي يقدمها القطاع الخاص عن طريق الشراكة تكون ذات إبعاد اجتماعية فاعلة. (الجمل، 2016، ص1689)

وتُعد هذه الاستراتيجيات جزءًا من رؤية تسعى إلى بناء نظام مالي شامل وعادل، يُسهم في تقليص الفجوة الاقتصادية، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد.

ثانياً: :مساهمة الإدارة العامة في تحقيق الشمول المالي.

فالإدارة العامة تعمل على تنسيق المجهودات الفردية والجماعية من أجل تنفيذ السياسة العامة للدولة، وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية ف رفع الكفاية الإنتاجية في الأجهزة الحكومية، ومن منطلق أن الشمول المالي أحد السياسات التي تسعى الحكومات لتحقيقها. (المعاني، 2010، ص 22)، فلذلك تلعب الإدارة العامة في العراق دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها الجهة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى دمج الفئات غير المشمولة ماليًا ضمن النظام المالي الرسمي. ويُعد هذا الدور بالغ الأهمية في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، مثل أرتفاع معدلات الفقر، وتفاوت فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وضعف البنية التحتية المصرفية في بعض المناطق. فبناء على ذلك تُقوم الإدارة العامة من خلال وزاراتها ومؤسساتها ذات الصلة، مثل وزارة المالية والبنك المركزي العراقي، من أجل وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وذلك ما تم تأكيده من خلال المبادرة الوطنية أطلاقها البنك المركزي العراقي في 2025 لتعزيز الشمول المالي الأولى للفترة 2025 – 2029، والتي تشمل تطوير الخدمات المصرفية، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية، وتسهيل فتح الحسابات البنكية للفئات المهمّشة، خاصة في المناطق الريفية والنائية. كما تعمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير أدوات التمويل الميسّر، بما يُعزز من قدرة الأفراد على المشاركة الاقتصادية الفاعلة. إلى جانب ذلك، تُسهم الإدارة العامة في بناء شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، بهدف توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتحقيق تكامل مؤسسي يُسهم في رفع كفاءة الأداء المالي الوطني.

الفرع الثاني: دور الإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق.

العدالة الاجتماعية تمثل مطلبًا أساسيًا لكل فرد في المجتمع، ولا يمكن تحقيقها بصورة فعلية إلا إذا توافر داخل الأمة وعي جماعي وشعور عميق بأهميتها، يدفع أفرادها إلى المطالبة بها والسعي نحو ترسيخها. فعندما يتولد هذا الشعور، تستيقظ الأمة من حالة الركود، وتنطلق نحو مسارات التقدم والازدهار، مدفوعة بإرادة شعبية تؤمن بأن الإنصاف في توزيع الفرص والموارد هو أساس الاستقرار والتنمية المستدامة. (محمد وهاني وآخرون، 2019، ص 421).

أولاً: : مساهمة الإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالإدارة العامة العراقية هي الهيكل التنظيمي الذي يشرف على تنفيذ السياسات الحكومية وإدارة الموارد العامة في البلاد. تتكون من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تعمل على تقديم الخدمات العامة، مثل التخطيط، المالية، الصحة، والتعليم. حيث تتميز الإدارة العامة في العراق بكونها مركزية إلى حد كبير، تقوم على اتخاذ القرارات الرئيسية على مستوى الحكومة الاتحادية، مع وجود بعض الصلاحيات الممنوحة للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقًا للدستور العراقي لعام 2005، فوفقًا لنص المادة رقم (78) من الدستور العراقي" يُعد رئيس مجلس الوزراء المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، ويشرف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة" .
(الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، المادة 78). فمن هذا المنطلق تُعد الإدارة العامة في العراق أحد الفاعلين الرئيسيين في تحقيق العدالة الاجتماعية، نظرًا لدورها الحيوي في صياغة وتنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى ضمان الإنصاف في توزيع الموارد والخدمات بين أفراد المجتمع. وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق، مثل الفقر، والبطالة، والتفاوت الجغرافي في تقديم الخدمات، فهذه التحديات تمثل أحد الظواهر الاجتماعية التي تشكل أفة مجتمعية خطيرة. (إسماعيل، 2020، ص 84) فلذلك تبرز أهمية الإدارة العامة في بناء منظومة متكاملة تُسهم في تقليص الفجوات وتحقيق التوازن المجتمعي. وتتمثل مساهمة الإدارة العامة في هذا المجال من خلال عدة محاور، أبرزها:

1. توزيع الخدمات العامة بشكل عادل: عبر الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تُشرف على التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، حيث تعمل على ضمان وصول هذه الخدمات إلى جميع المواطنين، لا سيما الفئات الضعيفة والمهمّشة، فلذلك على الجهات المسئولة ضرورة وضع خطط واستراتيجيات فاعلة لكي ينم الجميع بحياة كريمة.(النصراوي ، 2021، ص 206) .
2. تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية أي التفاوت بين المحافظات والمناطق، وتسعى إلى توجيه الاستثمارات والخدمات نحو المناطق الأقل نموًا، بما يُسهم في تقليص الفوارق الجغرافية.
3. -تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية أي إشراك المواطنين في صنع القرار، وتوفير قنوات للمساءلة والرقابة، مما يُعزز من الثقة بين الدولة والمجتمع، ويُرسّخ مبادئ العدالة والمساواة.
4. -تحديث السياسات العامة، وتطوير آليات تقديم الخدمات، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ويُسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتماسكًا.

وبذلك، تُشكّل الإدارة العامة في العراق حجر الأساس في بناء نموذج تنموي عادل، يُراعي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ويُسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى الطويل.

ثانياً: التحديات التي تواجه الإدارة العامة في العراق لتحقيق العدالة الاجتماعية والشمول المالي.

تواجه الإدارة العامة في العراق مجموعة من التحديات البنيوية والمؤسسية التي تُعيق قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي بشكل فعّال، وتتمثل هذه التحديات في التالي:

1. **ضعف التنسيق المؤسسي وتداخل الصلاحيات** :تعاني الإدارة العامة من تداخل في المهام بين الوزارات والهيئات، وغياب التنسيق الفعّال، مما يؤدي إلى ازدواجية في تنفيذ السياسات، وتضارب في القرارات، ويُعيق تحقيق أهداف العدالة والشمول المالي.
2. **الفساد الإداري والمالي:** يعد من أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى سوء توزيع الموارد، وحرمان الفئات المستحقة من الخدمات، ويُضعف الثقة بين المواطن والدولة. وقد

أشار تقرير هيئة النزاهة إلى استمرار مظاهر الفساد في العديد من القطاعات الحيوية، ففي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، جعلت تحقيق العدالة الاجتماعية غير فعالة.(محمد وهاني، 2019، ص 426)

3. **ضعف البنية التحتية المالية والتكنولوجية:** خاصة في المناطق الريفية والنائية، مما يُعيق الوصول إلى الخدمات المصرفية، ويُحدّ من قدرة الإدارة العامة على تنفيذ برامج الشمول المالي بشكل شامل وعادل، حيث يعد من أهم مظاهر تحقيق الشمول الماي توافر بنية مالية تحتية قوية وفعالة.
(التوني، 2021، ص 226)

4. **غياب قاعدة بيانات وطنية متكاملة:** يُؤثر على قدرة الإدارة العامة في استهداف الفئات المهمّشة، وتصميم سياسات دقيقة، حيث لا تزال العديد من المؤسسات تعتمد على بيانات مجزأة وغير محدثة، فمن أجل التغلب على ذلك فالعراق أصبح يسير بخطوات راسخة في الطريق التنموي، فقد حرصت وزارة التخطيط على مدى السنوات الماضية من وضع المزيد من الخطط والسياسات التنموية بهدف النهوض بمستوى الأداء التنموي. (خطة التنمية الوطنية، 2024، ص 13)

5. **التحديات الأمنية والسياسية:** مثل عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الداخلية (كالصراعات بين الأحزاب السياسية)، التي تُؤثر على استمرارية البرامج الحكومية، وتُضعف من قدرة الدولة على تنفيذ خطط طويلة الأجل في مجال العدالة الاجتماعية والشمول المالي.(محمد وهاني، 2019، ص 428) .ولذلك فأن هذه التحديات تستوجب ضرورة وجود إصلاحات مؤسسية وتشريعية، وتطوير آليات العمل الإداري، بما يُسهم في بناء إدارة عامة أكثر كفاءة وشفافية، قادرة على تحقيق الإنصاف المالي والاجتماعي في العراق.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الجمهور العراقي ونظرا لصعوبة اجراء الحصر الشامل فقد استخدمت الدراسة أسلوب العينات العشوائية البسيطة من أجل الحصول على بيانات الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 290 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة على اسئلة استمارة الاستبيان الالكتروني

الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والأساليب الإحصائية (معامل الفاكرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، النسب والتكرارات، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، معادلة الانحدار الخطي البسيط)

أداة الدراسة

تكونت استمارة الاستبيان من العبارات المتعلقة بمحور الإدارة العامة ويشتمل على 5 عبارات ومحور الشمول المالي ويشتمل على 5 عبارات ومحور العدالة الاجتماعية ويشتمل على 5 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات الاستجابة على عبارات أداة الدراسة

المستوي	الدرجة
منخفض جدا	1.79-1
منخفض	2.59-1.8
متوسط	3.39-2.60
مرتفع	4.19-3.40
مرتفع جدا	5.00 – 4.20

صدق أداة الدراسة

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
الإدارة العامة			الشمول المالي			العدالة الاجتماعية		
1	0.753**	0.000	1	**0.800	0.000	1	**0.819	0.000
2	0.714**	0.000	2	**0.724	0.000	2	**0.647	0.000
3	0.722**	0.000	3	**0.744	0.000	3	**0.721	0.000
4	**0.670	0.000	4	**0.805	0.000	4	**0.811	0.000
5	**0.676	0.000	5	**0.767	0.000	5	**0.858	0.000

يتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوي الصدق لعبارات أداة الدراسة

ثبات أداة الدراسة

جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
الإدارة العامة	5	0.749
الشمول المالي	5	0.821
العدالة الاجتماعية	5	0.828
إجمالي استمارة الاستبيان	15	0.754

تبين أن قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يوضح ارتفاع مستوي ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة .

تحليل محاور الدراسة

محور الإدارة العامة:

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الإدارة العامة

العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تقوم الإدارة العامة بالعمل على صياغة السياسات العامة، وتحديد أولويات الدولة،	4.20	0.89	1	مرتفع جدا
تعمل الإدارة العامة على تحويل السياسات العامة إلى برامج وخدمات ملموسة تمس حياة المواطنين في مختلف جوانبها	4.03	0.80	4	مرتفع
تعبر الإدارة العامة عن مدى كفاءة النظام السياسي في تلبية احتياجات المجتمع	4.07	0.85	3	مرتفع
تساهم الإدارة العامة في بناء الثقة بين الدولة والمواطن	4.12	0.69	2	مرتفع
تعمل الإدارة العامة على تنظيم الحياة العامة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية	3.99	0.71	5	مرتفع
المتوسط	4.08	0.79	مرتفع	

عند دراسة عبارات محور الإدارة العامة تبين أن عبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع جدا وأربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى أداء الإدارة العامة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.08 بانحراف معياري 0.79

محور الشمول المالي:

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الشمول المالي

العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تستخدم الإدارة العامة الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية	3.26	0.52	3	متوسط
تهتم الإدارة العامة باستخدام الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي	3.26	0.52	3	متوسط
تطبق الإدارة العامة الشمول المالي لتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم	3.16	0.58	4	متوسط
تعمل الإدارة العامة على استخدام الشمول المالي في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.28	0.45	2	متوسط
تستهدف الإدارة العامة من تطبيق الشمول المالي زيادة قدرة المؤسسات المالية على مراقبة التدفقات النقدية	3.31	0.46	1	متوسط
المتوسط	3.25	0.51	متوسط	

عند دراسة عبارات محور الشمول المالي تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتطبيق الشمول المالي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.25 بانحراف معياري 0.51

محور العدالة الاجتماعية:

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات العدالة الاجتماعية

العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعمل الإدارة العامة على تقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية لتحقيق العدالة الاجتماعية	3.10	0.47	4	متوسط
تعمل الإدارة العامة على تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين فئات المجتمع المختلفة	3.08	0.39	5	متوسط
تعمل الإدارة العامة على وصل جميع الخدمات الأساسية الي كافة المواطنين	3.15	0.42	3	متوسط
تهتم الإدارة العامة بالعمل على تحقيق مشاركة المواطنين في الحياة العامة	3.16	0.37	2	متوسط
تهتم الإدارة العامة بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين كافة افراد المجتمع	3.18	0.39	1	متوسط
المتوسط	3.14	0.41	متوسط	

عند دراسة عبارات محور العدالة الاجتماعية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.14 بانحراف معياري 0.41

اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق

جدول (7) العلاقة بين الإدارة العامة والشمول المالي

B	T قيمة	F قيمة	R	الدلالة الاحصائية
0.636	9.470	89.672	0.733	0.000

يتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإدارة العامة وتعزيز الشمول المالي في العراق عند مستوي معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الإدارة العامة بمقدار 1 % ازداد مستوى تعزيز الشمول المالي في العراق بمقدار 0.636% وهو ما يبين صحة فرض الدراسة الأول

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق

جدول (8) العلاقة بين الإدارة العامة والشمول المالي

B	قيمة T	قيمة F	R	الدلالة الاحصائية
0.577	8.131	66.119	0.680	0.000

يتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإدارة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق عند مستوي معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الإدارة العامة بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بمقدار 0.577% وهو ما يبين صحة فرض الدراسة الثاني

نتائج الدراسة

✓ارتفاع مستوى أداء الإدارة العامة في العراق ووجود مستوى متوسط لتطبيق الشمول المالي في العراق ووجود مستوى متوسط لتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة "مصطفي عبد المنعم الخواجة وبسنت حمدي الكلزة، 2020"

✓وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تعزيز الشمول المالي في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الإدارة العامة بمقدار 1 % ازداد مستوى تعزيز الشمول المالي في العراق بمقدار 0.636% وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة "شريهان مصطفي التوني، 2021" ومع نتيجة دراسة " عبد الكريم يوسف محمد عقل، 2023"

✓وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للإدارة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق عند مستوى معنوية 0.01 وتبين أن كلما ازداد مستوى الإدارة العامة بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بمقدار 0.577% وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة " عبد الكريم يوسف محمد عقل، 2023"

التوصيات

✓قيام الإدارة العامة بالعمل على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية
✓العمل على تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم
✓العمل على تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين فئات المجتمع المختلفة

المصادر:

- السواط، طلق عوض الله، سندي، طلعت عبد الوهاب وآخرون، (1428)، الإدارة العامة – المفاهيم – الوظائف – الأنشطة، دار الحافظ للنشر والتوزيع.
- عبد الله، محمد أمين حنفي، (2024)، أثر الثقافة المصرفية على تعزيز الشمول المالي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع21.
- زيدان، محمد محمد، (2023)، دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي، مجلة روح القوانين، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الثامن.
- الجمل، هشام مصطفي محمد سالم، (2016)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع31، ج4.

- أدم، ناصر النائي، (2022)، دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية إقليم البطحاء نموذجا، 2016- 2021، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- المعاني، أيمن عودة، (2010)، الإدارة العامة الحديثة، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- إسماعيل، حسام محمد محمد، (2020)، العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع1.
- جوردن، بيل، (2022)، العدالة الاجتماعية في سياق عالمي، المجلة العربية لعلم الترجمة، ع1.
- محمد، ديانا عيد الحسن، هاني، ظاهر حسن وآخرون، (2019)، العدالة الاجتماعية معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج27، ع5.
- عبد المولي، رحاب محمد، (2016)، علم الإدارة العامة 2016 الإدارة، مج53، ع1.
- الخفاجي، نعمة عباس، الهيادي، صلاح الدين، (2015)، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر، الطبعة الأولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- التوني، شريهان مصطفي، 2021، أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، نجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22/ ع4.
- لامة، فرج محمد نصر، العجيل، سالم أحمد، (2014)، أخلاقيات الإدارة العامة، مجلة جامعة الزيتونة، ع9.
- النصراوي، سلطان جاسم، (2021)، الخدمات العامة 2021، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين.
- مصطفي عبد المنعم الخواجة وبسنت حمدي الكلزة، 2020، دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية (دراسة حالة)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مج40، ع2.
- عقل، عبد الكريم يوسف محمد، (2023)، علاقة الإدارة العامة بالنظام السياسي في الدولة الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 14، ع4.
- البكل، أحمد سعيد، (2022)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج 15، ع14.
- عبد القادر، وليد طاهر، (1994)، التمييز بين الإدارة العامة والإدارة العامة التنفيذية، معهد الإدارة العامة، س 43، ع1.
- البنداري، محمد إبراهيم، ملامح من العدالة الاجتماعية في الفقه الإسلامي والقانون العماني، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، بحث مستل من الإصدار الثاني، ع 38.
- الأمم المتحدة (2017)، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، جنيف الدورة الثامنة والستون.
- البنك المركزي العراقي، (2025)، البنك المركزي العراقي يطلق الاستراتيجية الوطنية الأولى للشمول المالي . https://cbi.iq/news/view/2901
- خطة التنمية الوطنية 2024- 2028، (2024)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط.

The Role of Public Administration in Promoting Financial Inclusion and Achieving Social Justice: Applied Insights from the Iraqi Context.

Abstract.
The aim of this research is to shed light on the role of public administration in promoting financial inclusion and how this role contributes to achieving social justice in Iraq. This research relies on a descriptive and analytical approach, which enables the study of the administrative phenomenon of interest through its statistical description and interpretation. With the aim of reaching an accurate scientific understanding of the nature of the relationship between public administration, financial inclusion, and social justice in the Iraqi context, the research reached many results, including a high level of public administration performance in Iraq, the presence of an average level of implementing financial inclusion in Iraq, and the presence of an average level of achieving social justice in Iraq from the point of view of the study sample members. With the aim of reaching an accurate scientific understanding of the nature of the relationship between public administration, financial inclusion, and social justice in the Iraqi context, the research reached many results, including a high level of public administration performance in Iraq, the presence of an average level of implementing financial inclusion in Iraq, and the presence of an average level of achieving social justice in Iraq from the point of view of the study sample members.
Keywords: Public administration - financial inclusion - social justice - Iraqi context.